وكيل الأشغال العامة لـ(14 أكتوبر) :

بدأنا بترجمة برنامج الرئيس بإعادة الهيكلة وتبسيط الإجراءات

إنجاز جملة من المهام في الجانب التشريعي ولدينا مؤتمر قادم

نعمل على استكمال نقل الصلاحيات للسلطة المحلية

التقت الصحيفة بالأخ المهندس عبد الله محمد متعافي وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق لقطاع الأشغال العامة وناقشت معه عدداً من الموضوعات المتعلقة بنشاط القطاع والخطى التي قطعها في تنفيذ برنامج الأخ الرئيس الانتخابي فيما تضمنه حول تحديث القطاعات والإدارات في الوزارات الحكومية وكذا الإسهام في تعزيز مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية لتجربة المجالس المحلية من خلال نقل بعض الصلاحيات للسلطة المحلية وفق قانونها ، وبما يخدم عملية التنمية الاقتصادية الشاملة للوطن والدور الذي اضطلع به القطاع في هذا المجال وحصيلة هذا اللقاء في الآتي :ـ

لقاء / محمود دهمس

إستناداً إلى برنامج فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح – رئيس الجمهورية الانتخابي المتضمن تحديث القطاعات والإدارات وتبسيط الإجراءات والعمل بشفافية عالية ، فإن القطاع أعتبر ذلك كبرنامج أساسي استند عليه ، وبناءاً عليه تمت عملية إعادة هيكلة قطاع الأشغال العامة في الوزارة ويحتوي القطاع على أربع إدارات عامة أولها الإدارة العامة للشئون الفنية والإدارة العامة للمشاريع والإشراف والإدارة العامة لتصنيف المقاولين والمكاتب الهندسية وتسجيل المقاولين والمكاتب الهندسية الأجنبية والإدارة العامة للمختبرات ،حيث مثلث الهيكلية الجديدة نقلة نوعية في نشاط عمل وأداء القطاع بالوزارة من خلال عدة نقاط منها على سبل المثال التحسن في نسب إنجاز المشاريع على مستوى الجمهورية تصل ما بين(100 - 150 ٪) وكذا في جانب سرعة إنجاز المستخلصات للمشاريع وأصبحت حركة المستخلصات تسير بشكل أفضل وأسرع ، بالإضافة إلى القيام بعملية نزول مكثفة للمشاريع التي كانت في السابق متعثرة أو شبة متعثرة ومحاولة معالجة أو مناعها وأسباب تعثرها وهي كثيرة للأسف ولكن القطاع أستطاع أن يصل إلى نتيجة في التعرف على أسباب التعثر لهذه المشاريع وتشخيصها ..التي من خلالها نستطيع أن نتواصل إلى إيجاد نوعية المعالجة ونقل هذه المشاريع من وضعها المتعثر إلى مواقع الإنجاز والإستكمال والتسليم لأداء دورها في المجتمع.

وعلى مستوى إدارة الشؤون الفنية أنجزت عدداً من المهام الهامة بالنسبة للمقاولين وهي المشاركة الفعالة في إنجاح قرار مجلس الوزراء بخصوص التعويضات عن فارق الأسعار في بعض مواد البناء وبشكل خاص مادة الحديد والتوصل إلى نتائج إيجابية مع الجهات الأخرى المكلفة من قبل مجلس الوزراء وهذا يعد إنجازاً كبيراً ومعالجة القضايا الأخرى ستتم في فترات متلاحقة بحسب القرار ، وأيضا استطاعت هذه الإدارة من خلال طاقمها المتواضع أن تعيد دراسة بعض المشاريع والتأكد من قدراتها واستكمالها بالشكل الصحيح من خلال التعاون مع مجموعة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي ويجرى حالياً العمل على اختيار ثلاث مناطق في أمانة العاصمة كتجربة ونموذجاً يتم فيها تطبيق عملية تبسيط الإجراءات في جانب صرف تراخيص البناء وأيضا كيفية ضبط أهم العناصر الأساسية للإنشاءات المتمثلة في التصاميم والإشراف والتنفيذ ووضع استمارات مفصلة بالتعاون مع البنك الدولي

■ عبد الله محمد متعافي

في خطوات الأعمال لكل عنصر من هذه العناصر مثلاً خطوة التصميم يعني ماذا ؟ يجب أن تكون من بدايتها حتى نهايتها وكذلك في الإشراف وفي التنفيذ بغية ضمان إصلاح إداري لهذه الأعمال وأن تكون هناك تصاميم متكاملة وإشراف متكامل وتنفيذ متكامل.

وبدأنا فعلاً بتطبيقها في أمانة العاصمة في الثلاث المناطق وهي منطقة السبعين ومنطقة أزال ومنطقة صنعاء القديمة وإن شاء الله نتائج التجربة هذه سوف تعمم على بقية مناطق الجمهورية عند التأكد من نجاحها.

ماذا عن أبرز ملامح خطط قطاع الأشغال بالوزارة للفترة القادمة ؟

أود أن أوضح هنا إلى أننا في وزراء الأشغال وترجمة للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس إلى حيز التنفيذ الفعلي ووضع النقاط على الحروف لكي تتحول وزراء الأشغال العامة إلى الوضع الذي تكون فيه المسئولة عن ذلك المواطن تحت مبنى أي سقف على الساحة اليمنية أو في الشارع العام وفي الطرق وهذه المسؤولية لن تأتي إلا باستكمال كافة الإجراءات التي تجعل المواطن أمن على المبني الذي يسكنه وهذا سيتم من خلال مصفوفة من الإجراءات والتي تم البدء بها من خلال قانون البناء وقانون إنشاء الوزارة واللائحة التنفيذية للبناء ولائحة القائمة السوداء لائحتين (تصنيف المقاولين) (تصنيف المهندسين) والشركات الاستشارية ولوائح وقوانين أخرى في طريق الإعداد مثل قانون ممارسة المهنة للمقاولات ..ولدينا مؤتمر قادم حول صناعة المقاولات التي تعتبر صناعة هامة جداً لأي مجتمع من المجتمعات ومن أبرز ملامح خططنا اللاحقة استكمال التشريعات القانونية واللوائح وكذا السير في عملية اختيار المناطق الثلاث التي تم اختيارها كتجربة لتصحيح الإجرآءات فيها بالإضافة إلى رفد الإدارات بالكادر وغيرها من الموضوعات المرسومة وأن الوزارة ماضية في الإجراءات الإصلاحية وأن الموطن قد لمسها والوزارة تحاول جاهدة بقيادة الوزير المهندس عمر عبد الله الكرشمي الذي يعمل ليل نهار من أجل إنجاح هذه السياسات والتوجيهات لقيادتنا السياسية .

ماذا عن علاقة وزارة الأشغال العامة بالسلطة المحلية؟

بدأت الوزارة فعلاً في اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتوافق مع قانون السلطة المحلية من أجل نقل كثير من الصلاحيات إلى المحافظات وعلى مستوى موضوع التصنيف للمقاولين والمكاتب الهندسية سوف يكون بإمكان المقاول الحصول على كافة أجراءته والترخيص داخل المحافظة دون الرجوع إلى المركز بالإضافة إلى المشاريع التي سيتم نقلها تدريجياً إلى المحافظات خلال العام القادم والوزارة على استعداد تقديم الدعم الفني لكافة المحافظات التي ينقصها هذا الجانب .

الدكتور/ محمد عبد الحليم - مدير مكتب الصحة بمديرية المعلا يتحدث لـ(14 أكتوبر) :

مكتب الصحة يعمل جاهدا على متابعة مشروع بناء مستشفى المعلا

يقوم مكتب الصحة والسكان في مديرية المعلا حالياً جاهداً على إقامة عدد من النشاطات الخاصة في مجال الصحة بالمديرية منها وضع الخطط والبرامج الاستثمارية في مجال الصحة، ويقوم بتحسين مستوى الإشراف الفني والإداري ورفع مستوى أنشطة التحصين الشامل في المراكز الصحية والأحياء الشعبية وفي خارج المجمع الصحي وتأهيل وتطوير الكوادر الصحية ويعمل المكتب على متابعة مشروع بناء مستشفى وأيضاً متابعة مشروع إعادة تأهيل المعهد الصحي بالمعلا ويقوم بأعمال التفتيش المفاجئ على الصيدليات والمنشآت الصحية والإسهام في حملات التوعية الصحية.. وعن هذه النشاطات كان لنا هذا اللقاء مع الدكتور محمد عبد الحليم، حيث تحدث قائلاً :

أجرت اللقاء / مواهب با معبد - تصوير / عبد الواحد سيف

نشاط مكتب الصحة

في البداية تحدث الدكتور محمد عبد الحليم عبد الودود مدير مكتب الصحة والسكان م/ المعلا حيث قال إن من أبرز النشاطات التي يقوم بها مكتب الصحة والسكان في مديرية المعلا هي وضع الخطط والبرامج الاستثمارية في مجال الصحة الخاصة بمديرية المعلا وأيضاً يقوم المكتب بتحسين مستوى الإشراف الفني للإدارة الصحية في المديرية ورفع مستوى التغطية لأنشطة التحصين الشامل في المجمع الصحي وأيضاً على مستوى المراكز الصحية والأحياء الشعبية والتنسيق مع مكتب الصحة والسكان م/ عدن في تأهيل وتطوير الكوادر الصحية في إطار برامج التعليم المستمر.

وأشار الدكتور محمد عبد الحليم إلى أن مكتب الصحة يعمل حالياً على تجهيز كادر صحي مختلف عن الكوادر المعروفة وهو كادر الترصد الوبائي سوف يكون على مستوى المديرية لمكافحة الأمراض السارية المنتشرة في الأحياء الشعبية، ونعمل أيضاً على متابعة أعمال الترميم في المجمع الصحي بالمعلا.

■ محمد عبد الحليم

وأكد الدكتور محمد عبد الحليم أن مكتب الصحة بالمديرية سيعمل جاهداً على متابعة مشروع بناء مستشفى في المديرية ومشروع إعادة بناء المعهد الصحي بالمعلا، كما أن من ضمن نشاطات المكتب القيام بأعمال التفتيش على الصيدليات والمنشآت الصحية الخاصة، والإسهام في حملات التوعية الصحية في كل من المدارس والأحياء الشعبية.

منح التراخيص

وحول ذلك تحدث إلينا مدير مكتب الصحة بمديرية المعلا قائلاً : يتم منح التراخيص للصيدليات الجديدة والقديمة ويكون هذا بالتنسيق مع مكتب الشؤون الصيدلانية في مكتب الصحة والسكان م/ عدن كما يقوم بتجديد هذه التراخيص عبر مكتب الصحة في المديرية ويتم التواصل باجتماعات دورية مع ملاك الصيدليات ونعمل على تزويدهم بكل الإرشادات والتوجيهات الضرورية وخاصة في الجانب المتعلق بخطورة التعامل مع الأدوية المهربة، ونعمل بالتعاون معهم على إعادة الأدوية المهربة، وكذلك نقوم بالتعامل مع باعة الأدوية المتجولين لما تمثله هذه الأدوية من مخاطر نتيجة سوء الخزن لها وتعرض هذه الأدوية للشمس وعوامل أخرى مسببة تلف هذه الأدوية، والتعامل مع الأدوية بهذا الشكل يعتبر مخالفة تعرض صاحب الصيدلية والمنشأة للمساءلة القانونية، وكذلك صرف الأدوية المنومة والمخدرة والأدوية بشكل عام دون رخصة طبية ولدينا لجنة فنية أمنية مشتركة من إدارة الصيدلة والبحث الجنائي والمخدرات للمراقبة والتفتيش عن الأدوية المخدرة والمنومة والمهربة وفق قانون المخدرات وتسير بشكل جيد إلى الآن.

■ المجمع الصحي بالمعلا

التموين الطبي

دور قسم التموين الطبي والشؤون الصيدلانية في المديرية يكون بتوفير الأدوية الأساسية من المركز الإقليمي للأدوية التابع لمكتب الصحة والسكان في المحافظة لتلبية حاجة المجمع الصحي من الأدوية الأساسية والإسعافية.

إجراءات قانونية

الدكتور/ محمد عبد الحليم أشار إلى ذلك وقال : يوجد هناك لجنة مشكلة من مدير المديرية الصحية مسؤول الشؤون الصيدلانية بالمديرية ومسؤول الرقابة والتفتيش ومدير الدائرة الصيدلانية بمكتب الصحة عدن، تقوم بالنزول المفاجئ إلى الصيدليات لرصد أي مخالفات وفحص الأدوية فيها والتأكد من جودتها ومطابقتها للمواصفات المطلوبة، وأيضاً نقوم بالتفتيش المستمر والدوري عليها كما يتم التعاون مع الجهات الأخرى التي تكافح تهريب الأدوية والمؤثرات العقلية والنفسية والإشراف على المنافذ ودخول الأدوية بالإضافة إلى العمل الدوري والنزول والرقابة عليها بشكل شهري ومعرفة من يقوم بالبيع هل هو مؤهل والتأكد من عمل المكيفات وغيرها، وعند ثبوت أي حالات مخالفة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالف.

وأشار الدكتور محمد عبد الحليم إلى نقطة أخرى حول سبب ارتفاع أسعار الأدوية قائلاً : إن السعر الأساسي للأدوية يكون بالعملة الصعبة، وتم إصدار منشور أو قرار من وزير الصحة وهو إلزام الشركات بكتابة قيمة الأدوية ويكون على الباكت أو العبوة، ولقد وجدنا صعوبة في تنفيذ ذلك لأن الشركات والوكالات تشكو من ارتفاع سعر العملة ولابد من ارتفاع أسعار الأدوية وعندما تباع الأدوية في الصيدليات الحكومية بمبلغ منخفض تأخذ قيمة هذه الأدوية التي تبيعها وتقوم بشراء الأدوية غير المتوفرة في الصيدلية الحكومية حتى لا يحدث أي نقص في الأدوية، ويستطيع المواطن الحصول على جميع الأدوية المتوفرة في الصيدليات الحكومية وبأسعار مناسبة حتى وصل توفير الأدوية إلى المستشفيات والمجمعات الصحية في المحافظة.

تنبيه هام

في ذات الاتجاه نوه لنا الدكتور محمد عبد الحليم مدير مكتب الصحة والسكان م/ المعلا بهذا التنبيه الهام والموجه إلى الإخوة أصحاب الصيدليات ومخازن الأدوية المحترمين ينص فيها على التالي :

في حالة تأخير تجديد الترخيص بعد 30 يوماً من تاريخ الانتهاء تفرض غرامة تأخير 10 ٪ من الرسوم عن كل شهر تأخير ويمنع العمل في الصيدلية إلا بوجود صيدلي مرخص وفي المخزن من قبل فني صيدلية مرخص وفي حالة السفر خارج البلد يجب إشعار الإدارة الصيدلانية وإلا سيتم إلغاء الترخيص ويمنع صرف المهدئات والمنومات وكذلك المضادات الحيوية والأدوية التخصصية إلا بوصفة طبية وتسجيل الأدوية المهدئة والمنومة في سجلات خاصة مختومة من قبل الإدارة الصيدلانية وعلى أصحاب الصيدليات ومخازن الأدوية إحضار السجل للختم ويلزم جميع أفراد الطاقم الصيدلاني في المواقع الصيدلانية بلبس المعطف الأبيض وتثبيت تصريح مزاولة العمل الصيدلي بالمعطف ويمنع التدخين ومضغ القات في جميع المواقع الصيدلانية ويمنع تواجد الأشخاص غير المصرح لهم بالتواجد في قسم الصرف بالصيدلية أو مخزن الأدوية، وفي حالة المخالفة تتعرض الصيدلية أو مخزن الأدوية للغرامة التصاعدية وإلى الإغلاق عند تكرار المخالفة ونلزم جميع الصيدليات ومخازن الأدوية بالاحتفاظ بترمومتر الحرارة للصيدلية أو المخزن على الحائط بشكل دائم.

متفائلون دائماً

أما عن الصعوبات التي تواجه عمل المكتب فقال الدكتور محمد عبد الحليم : الصعوبات التي تواجهنا بسيطة لأننا متفائلون دائماً ولا نتوقف عند الصعوبات وإنما نحاول تجاوزها ولو بجهود ذاتية، كما أن الاهتمام اللامحدود من قبل الأخ/ محمد حسن عبد الشيخ مدير عام المديرية وكذلك الدكتور الخضر لصور مدير عام مكتب الصحة والسكان اللذين يبذلان قصارى جهودهما لتذليل الصعوبات.

وأضاف الدكتور محمد عبد الحليم :أما بالنسبة لبناء الإضافات الضرورية للمجمع الصحي فإنه يتضمن قسماً خاصاً بالصحة الإنجابية، وأيضاً تواجهنا مشكلة أخرى نحاول حلها وهي المتابعة المستمرة من قبلنا لإيجاد الحلول لبناء مستشفى لمديرية المعلا، الذي نتمنى أن يرى النور في القريب العاجل، حيث إننا منذ فترة طويلة نعمل على هذا الموضوع، وهذا باختصار، كما أن ترميم المجمع الصحي سوف يرافقه أحدث التجهيزات والتأثيث لتلبية احتياجات المرضى، وأن هذه الجهود التي تبذل للرفع من مستوى الخدمة الصحية للمواطن، وأما عن الاحتياجات الضرورية مثل سيارة إسعاف لنقل الحالات الحرجة إلى المستشفيات ورفع الميزانية التشغيلية فإنها لا تتناسب مع الإقبال المتزايد من المرضى.

آراء

والتقينا بالأخ/ (س. ن. ص) صاحب صيدلية في مديرية التواهي فقال : أنا مالك صيدلية وأعمل فيها منذ خمس سنوات والسبب في رفع أسعار الأدوية هو أن كل المواد الغذائية والمهمة التي يحتاج إليها الإنسان في حياته اليومية أصبحت اليوم تباع بأسعار مرتفعة، ونحن أيضاً نشتري هذه الكميات من الأدوية بأسعار مرتفعة، وأيضاً لدينا التزامات مثل دفع الضرائب تسديد فواتير الكهرباء والتلفون وكذا الزكاة ونحن أيضاً نريد أن نتحصل على الفائدة من ذلك.

وقد التقينا بالأخ/ محمد سالم عوض صاحب صيدلية في مديرية كرتير عدن يقول : بصراحة أنا وصديقي شريكان في هذه الصيدلية هو برأس المال الذي نشتري به الأدوية وأنا بالمكان (الصيدلية) وسبب ارتفاع أسعار الأدوية أننا نشتري هذه الأدوية بأسعار مرتفعة وتقوم الوكالة التي نشتري منها الأدوية بأخذ نسبة 10 ٪ فوق القيمة الأصلية للأدوية لأننا ندفع المبلغ بالآجل لذلك نبيعها بأسعار مرتفعة عن أي صيدلية أخرى حتى نربح ونستفيد. و أما عن سبب اختلاف أسعار الأدوية من صيدلية إلى أخرى برأيي عدم وجود الرقابة على الصيدليات بشكل دائم وشهري أو حتى أسبوعي بل يتم النزول إلينا بعد فترة طويلة مرة واحدة فقط.

■ مدينة المعلا